يمكن أن تجيب على هذا التساؤل ، لافتين النظر الى النفي الاردني المتكرر لدور اميركا في مشروع بورقيبة ، الى الحد الذي صرح فيه رئيس الحكومة زيد الرفاعي لجريدة « الرأي العام » الكويتية ان لدى حكومته « تأكيدات مكتوبة من واشنطن ان لا دور لاميركا في الدعوة البورقيبية وان تصريحات الرئيس التونسي لا تمثل سوى وجهة نظره » (الرأي العام ١٩٧٣/٧/٢٦) . ففي ٦/٢٧/ ١٩٧٣ وقبل ان يعلن بورقيبة وجهة نظره الخاصة في الكيان الاردني ، كان الملك حسين يطير بصحبة زوجته الجديدة الى طهران في زيارة شددت وسائل الاعلام الاردنية على وصفها بأنها « زيارة خاصة » (الرأي ١٩٧٣/٦/٢٨) . فجاءت زيارة الملك هذه الى طهران بعد زيارة رئيس الوزراء الايراني الى عمان مباشرة ومقابلته الملك حسين ورئيس وزرائه زيد الرفاعي (الرأي ١٩٧٣/٦/٢٣) . وبينما كان الملك يمضي ايام زيارته غير المحددة الى طهران ، تناقلت وكالات الانباء العالمية ما جاء على لسان الرئيس التونسي لصحيفة « النهار » البيروتية . فاستدعى الملك رئيس وزرائه الى طهران يوم ١٩٧٣/٧/١٠ ليطير معه الى لندن في اليوم نفسه بصورة مفاجئة ، في زيارة وصفتها كل من الصحف البريطانية والاردنية بأنها « زيارة رسمية » (الدستور ، الرأي ١٩٧٣/٧/١١) . فكانت زيارة الملك هذه اول زيارة يقوم بها الى بريطانيا منذ شهر تموز (يوليه) ١٩٧١ ، اي قبل وقوع مجازر الاحراج وجرش مباشرة في ذلك العام . وطوال العامين الماضيين ظل النظام الاردني يتوجه بقوة في مسائر علاقاته السياسية والاقتصادية والعسكرية الى الولايات المتحدة الاميركية ، حيث احتلت علاقات الملك ببريطانيا المرتبة الثالثة بعد علاقاته بكل من اميركا والمانيه الغربية على التوالي . من هنا يمكن لمس اهمية هذه الزيارة الى بريطانيا صانعة الكيان الاردني ، في وقت بدت فيه اميركا وكأنها قد تخلت عن نظام الملك وغدت مستعدة للتضحية به من اجل اعادة ترتيب خارطة المنطقة العربية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية . فكانت لقاءات الملك حسين ومحادثاته المكثفة مع مختلف المسؤولين البريطانيين تشير الى ان نظام الملك قد عاد الى بريطانيا يطلب منها الدعم والمساندة والوفاء بما ترتبه عليها التزاماتها الادبية والسياسية تجاه مملكته . فعلى المستوى السياسي عقد الملك حسين لقاءات مكثفة مع كل من ادوارد هيث رئيس الوزارة البريطانية ، واليك دوغلاس هيوم وزير الخارجية . وعلى مستوى المحادثات العسكرية والتسليح عقد لقاء مع اللورد كارنغتون وزير الدفاع . اما على مستوى المحادثات الاقتصادية وطلب المساعدات فكان لقاء الملك مع رتشارد وود الوزير المسؤول عن المساعدات البريطانية لما وراء البحار . فما الذي يمكن استنتاجه من هذه المحادثات الواسعة التي شملت اكثر من مسؤول بريطاني وجرت على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية ؟. بداية ، لا بد من القول انه بالرغم من توجه النظام كلية خلال العامين الماضيين باتجاه الولايات المتحدة الاميركية، فان الاخيرة لم تساهم في اخراج النظام الاردني من مأزق الاحتلال الاسرائيلي لنصف الارض التي يدعي السيادة عليها وتمثيل شعبها . وقد أوضحت زيارة الملك الاخيرة لواشنطن في شباط (فبراير) الماضي ، ان اميركا لا ترغب في ان يكون الاردن هو مدخل التسوية العربية — الاسرائيلية ، وانها تعمل من اجل ان تكون مصر هي المدخل لهذه التسوية . وعلى ضوء التطورات الاخيرة في الشهرين الماضيين ، والذعر الذي أصاب النظام الاردني من اشارة الرئيس التونسي الى موافقة اميركا على مشروعه ، فانه يمكن القول ان زيارة الملك حسين الى بريطانيا لا يمكن الا ان تقع ضمن اطار محاولة اردنية لاعادة صياغة علاقات الملك بكافة حلفائه الامبرياليين ، حتى لا يظل ، سيرا لعلاقاته مع دولة واحدة قد تتعارض مصالحها الاستراتيجية البعيدة المدى مع مصالحه في المنطقة . ومما يعزز من تخوفات الملك هذه ، معرفته الاكيدة بأن الاردن ليس قاعدة مصالح اقتصادية للامبريالية مثل ايران او السعودية وانما قاعدة مصالح سياسية . وقد انعكست هذه الحقيقة على علاقات الامبريالية الاميركية بحلفائها في المنطقة . فبينما نجد انها زودت ايران والسعودية بأحدث الاسلحة ، وجعلت من اسرائيل ترسانة للاسلحة المتطورة ، فان مساعداتها العسكرية للاردن لم تصل الى هذا المستوى . لذلك فان محادثات حسين — كارنغتون العسكرية هي محاولة للحصول على اسلحة بريطانية متطورة ، او محاولة لدفع اميركا لتزويده بتلك الاسلحة ، لتبقى وحدها المحتكر الوحيد لتصدير السلاح لدول المنطقة ، تماما كمحاولة الملك فيصل شراء اسلحة فرنسية عند زيارته الاخيرة لباريس الامر الذي دفع بأميركا لتزويده